GIDHR
GULF INSTITUTE
for Democracy and Human Rights

صادر عن معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان في أستراليا
أغسطس 2018

اليمن

#أطفال_تحت_النار

المحتويات

لمحة عامة 02
الأمن الغذائي 03
تدني الخدمات الصحية 06
انتشار الأوبئة 08
الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة 09
سوء التغذية 12
تشوهات الأجنة والمواليد 14
التعليم 16
الرعاية الإجتماعية للأطفال 19
النزوح الداخلي 20
عرقلة وصول الإمدادات والمساعدات الإنسانية 21
توصيات 23

لمحة عامة

تزايدت معاناة اليمنيين نتيجة استمرار العمليات العسكرية التي تقودها المملكة العربية السعودية في اليمن منذ آذار 2015. وتزايدت الأفعال والممارسات التي طالما انعكست مباشرة على حياة المدنيين وحرمتهم من أبسط احتياجات عيشهم الأساسية وأهدرت الكثير من حقوقهم الإنسانية.

ما تزال دول التحالف مستمرة في فرض الحصار الشامل على جميع منافذ اليمن البرية والموانئ البحرية والجوية. فإلى جانب سيطرتها على معظم موانئ اليمن البحرية وإغلاقها عددًا من المطارات الجوية فرضت دول التحالف قيوداً متزايدةً على عمليات دخول السلع الأساسية بما فيها الواردات الإنسانية كالغذاء والدواء.

تقع معظم المطارات الجوية تحت سيطرة دول التحالف الذي تقوده السعودية، وتعمل تحت إشرافها. أما بقية المطارات التي تقع تحت سلطة الحوثيين فتم إغلاقها بشكل كامل كما هو حال مطار صنعاء الدولي الذي تم وقف حركة الملاحة الجوية فيه بشكل كامل منذ آب 2016، بالرغم من أنه يعتبر المنفذ الرئيسي لحركة الملاحة الجوية في اليمن حيث يخدم أكثر من ثمانية ملايين مسافر سنوياً الأمر الذي تم اعتباره عقاباً جماعياً لليمنيين، وحوّل اليمن إلى سجن كبير وخلق مأساة إنسانية تفوق الوصف.

منعت قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية بعض الصحفيين من دخول اليمن بشكل تام، بما في ذلك منع الأمم المتحدة من السماح لصحفيين باستقلال طائراتها المتجهة إلى اليمن، وهو الأمر الذي حد من التغطية الإعلامية، وفرض تعتيماً إعلاميًا. كما امتد هذا الحظر، في مايو/أيار، ليشمل منظمات حقوق الإنسان.*

أصدر الرئيس عبد ربه هادي في أغسطس /آب 2016 قراراً لنقل البنك المركزي اليمني من العاصمة صنعاء إلى محافظة عدن التي تسيطر عليها دول التحالف ومنذ ذلك التاريخ انقطعت عملية صرف مرتبات موظفي الدولة التي كانت مستمرة بشكل طبيعي منذ بدء حرب التحالف على اليمن.

منذ مطلع حزيران 2018 تطور المشهد المأساوي في اليمن ببدء العمليات العسكرية التي تنفذها دول التحالف الذي تقوده السعودية على محافظة الحديدة الساحلية والتي تعد المنفذ النشط الوحيد لدخول الواردات والمساعدات الانسانية لملايين البشر عبر مينائها البحري.

يبقى الأطفال أشد الفئات تضرراً نتيجة استمرار الصراع وتنامي أعمال العنف ومع تردي الوضع الإنساني وانهيار الخدمات العامة حُرم ملايين الأطفال من الحصول على الغذاء الكافي ومن تلقي العناية الصحية الخاصة بالإضافة إلى حرمان شريحة كبيرة من طلاب المدارس من إكمال تعليمهم واتجاههم إلى ميدان العمل لمساعدة أسرهم في توفير القوت الضروري وأصبح الآلاف من الأطفال عرضة لخطر الإتجار والإنضمام للجماعات المسلحة.

*تقرير منظمة العفو الدولية لعام 18 / 2017 صفحة (352)

الأمن الغذائي

بحسب مؤشرات الأمم المتحدة فقد ارتفع عدد السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية حتى حزيران 2017 إلى 24.1 مليون نسمة من اجمالي عدد السكان البالغ 27.4 مليون نسمة، أي أن قرابة 90% من السكان يحتاجون حالياً إلى المساعدات الإنسانية لتأمين احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والماء والتعليم، والرعاية الصحية والمسكن .

كما أصبح نحو 19 مليون شخص بحاجة لمساعدة غذائية عاجلة بينهم 7 مليون يواجهون خطر المجاعة، مما يشير إلى الزيادة الهائلة في نسبة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهو الأمر الذي رفع إجماليّ عدد الذين يواجهون صعوبات في الحصول على غذائهم ويتناولون وجبات غير كافية.

وقد عجزت 60% من الأسر اليمنية عن توفير الغذاء المناسب لأفرادها ولجأت إلى البحث عن بدائل أخرى لتوفير الغذاء واستعانت بوسائل تضرّ بأفرادها وبصحتهم. وأبرز مظاهر ذلك انخفاض حجم الاستهلاك الغذائي اليومي وفقر محتوياته الغذائية واللجوء إلى شراء الأغذية الرخيصة التي تشارف تواريخ صلاحيتها على الانتهاء.*

حدث تراجع حاد في نسبة التغطية بمياه الشرب النقية، حيث انخفض معدل التغطية من 57% الى 10%. بسبب تضرر خدمات قطاع المياه والصرف الصحي نظراً لانقطاع التيار الكهربي وانعدام الوقود، وارتفاع متوسط تكلفة الوحدة المنتجة وارتفاع كلفة الصيانة بنسبة 80 % ، وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية للعاملين في القطاع. كما تضررت المرافق المائية، وتوقفت مشاريع المياه في القطاع العام والمختلط والخاص (توقف أنشطة 6 مؤسسات محلية). وتزايد تدهور الوضع البيئي في المدن والمناطق الحضرية نظراً لتراكم المخلفات الصلبة وتراكم القمامة والأوساخ.

يقدر عدد من لا يستطيعون الوصول إلى مياه نظيفة بحوالي 20.4 مليون نسمة ،منهم 14.5 مليون شخص بحاجة للمياه و8.2 مليون بحاجة شديدة لتوفير المياه، وذلك بنسبة زيادة بلغت 52% مقارنة بالأعوام السابقة منذ بداية العمليات العسكرية.

يوجد حالياً حوالي 3 مليون نازحٍ داخلياً، منهم من يعيشون مع أقاربهم أو في مبانٍ عامة أو في العراء، في زيادة معاناة السكان وتكاليف الحياة وتحولت كثير من الأسر التي كانت آمنة غذائياً إلى دائرة انعدام الأمن الغذائي.

الأمن الغذائي

عدد السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية حتى يونيو/حزيران 2017:

24.1 مليون نسمة أي 90% من السكان

19 مليون شخص بحاجة لمساعدة غذائية عاجلة،
منهم 7 مليون يواجهون خطر المجاعة

60% من الأسر اليمنية عاجزة عن توفير الغذاء المناسب لأفرادها وتبحث عن بدائل أخرى تضر بأفرادها وبصحتهم

مياه الشرب النقية تغطي 10%
فقط من السكان

20.4 مليون نسمة لا يستطيعون
الوصول إلى مياه نظيفة

14.5 مليون منهم بحاجة للمياه
8.2 مليون بحاجة شديدة لتوفير المياه

GIDHR
GULF INSTITUTE
for Democracy and Human Rights

إنخفض معدل التغطية بمياه الشرب النقية من 57% إلى 10%
بسبب تضرر خدمات قطاع المياه والصرف الصحي نظراً لـ:

GDHR
GULF INSTITUTE

1. إنقطاع التيار الكهربائي وإنعدام الوقود
2. إرتفاع متوسط تكلفة الوحدة المنتجة
3. إرتفاع كلفة الصيانة 80%
4. عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات المالية للعاملين
5. تضرر المرافق المائية وتوقف مشاريع المياه في كافة القطاعات
6. تدهور الوضع البيئي في المدن والمناطق الحضرية بسبب تراكم المخلفات الصلبة والقمامة

تدني الخدمات الصحية

بحسب تقرير الاستجابة الإنسانية لعام 2017 أكثر من 21.5 مليون شخصًا فقدوا الحق في الحصول على الرعاية الصحية الأساسية بما في ذلك 8.8 ملايين ممن يعيشون في مناطق تفتقر لأبسط الخدمات الصحية في ظل انعدام مختلف المستلزمات والمواد الطبية.

قرابة 70% من المرافق الصحية أصبحت عاجزة تماماً عن تقديم خدماتها للمرضى ،حيث تشير الإحصائيات إلى تدمير 412 منشأة صحية ومركز صحي وإعطاب 63 سيارة إسعاف بالإضافة إلى إلحاق الضرر بمصنعين خاصين بإنتاج وتزويد المستشفيات بالأوكسجين ومن جهة أخرى تم رصد مغادرة أكثر من ثلاثة آلاف أخصائي وفني أجنبي إلى بلدانهم أي 95% من العاملين الأجانب بمختلف التخصصات الطبية ،واضطر ما يزيد عن 40% من الأطباء المحليين إلى مغادرة أماكن أعمالهم في المراكز الصحية والنزوح إلى أماكن أخرى وبالأخص العاملين في محافظات عدن، لحج، أبين، صنعاء، تعز، صعدة، مأرب.

شح الأدوية ومحاليل علاج الأمراض المزمنة كالفشل الكلوي تسببت في معاناة أكثر من ستة آلاف مريض بالفشل الكلوي يحتاجون إلى 550 ألف جلسة غسيل للكلى، ويموت من بينهم بين 2 إلى 3 مرضى يومياً. وكذلك هو حال مرضى السكري البالغ عددهم 120 ألف مريض بالإضافة إلى آلاف من المصابين بأمراض السرطان والثلاسيميا.

بحسب هيومن رايتس ووتش،في أغسطس/آب 2016، علق التحالف جميع الرحلات التجارية إلى صنعاء، ما أدى إلى "انعكاسات خطيرة على المرضى المحتاجين لعلاج طبي عاجل في الخارج"* ، وتشير تقارير محلية إلى وجود ما يقارب 95 ألف مريض يواجهون الموت نتيجة إغلاق مطار صنعاء الدولي ومنعهم من السفر لتلقي العلاج خصوصاً مرضى السرطان والفشل الكلوي والقلب والكبد وغيرها من الأمراض المستعصية.

في كانون الثاني 2018،أعلنت وزارة الصحة اليمنية أن عدد حالات وفيات المرضى الذين كانوا بحاجة ماسة للسفر عبر الجو للعلاج بالخارج بلغ 15،740 حالة، وأن حالة واحدة على الأقل من بين كل عشر حالات مرضية حرجة فارقت الحياة في الطريق لاضطرارهم الى السفر برًا لساعات طويلة للوصول إلى مطارات سيئون وعدن، والسفر عبرها إلى خارج اليمن لتلقي العلاج.

*التقرير العالمي 2018 هيومن رايتس ووتش

أكثر من 21.5 مليون شخصاً فقدوا الحق في الحصول على الرعاية الصحية
8.8 ملايين منهم يعيشون في مناطق تفتقر لأبسط الخدمات الصحية

70% من المرافق الصحية أصبحت
عاجزة عن تقديم الخدمات

غادر 95% من العاملين الأجانب
في القطاع الصحي إلى بلدانهم

اضطر أكثر من 40% من الأطباء المحليين
إلى مغادرة أماكن عملهم والنزوح

أكثر من 6000 مريض بالفشل الكلوي يعانون بسبب
شح الأدوية، يموت بين 3-2 منهم يومياً

120 ألف مريض بالسكري وآلاف المرضى المصابين
بالسرطان والثلاسيميا يعانون بسبب شح الأدوية

95 ألف مريض يواجهون خطر الموت
نتيجة إغلاق مطار صنعاء

15،740 حالة وفاة لمرضى كانون بحاجة
ماسة للسفر والعلاج

1 من بين كل 10 حالات مرضية حرجة فارقت الحياة
في الطريق لاضطرارهم السفر للوصول إلى المطار

GIDHR
GULF INSTITUTE
for Democracy and Human Rights

إنتشار الأوبئة

أُعْلِنَ رسميًا عن تفّشي وباء الكوليرا في اليمن في تشرين الأول عام 2016، وانتشر الوباء بصورة مخيفة في عدد من محافظات اليمن وسُجلت حتى شباط 2018 مليون و16 ألف إصابة توفي منهم 2236 مصاب، وتم رصد ظهور حالات مصابة بوباء الدفتيريا مؤخرًا وسجلت منظمات محلية وفاة 44 حالة.

أشار السيد "ألكسندر فيت" رئيس بعثة اللجنة الدولية في اليمن إلى أن " منظومة الرعاية الصحية في اليمن تتجه إلى شفير الانهيار ويأتي تفشي وباء الكوليرا ليكون بمثابة الدليل الأحدث والأوضح على مدى فداحة الضعف الذي أصاب الأشخاص والبنى التحتية بسبب الطريقة التي يُخاض بها هذا النزاع. لقد تسببت الهجمات التي طالت أنظمة المياه والصرف الصحي وعدم صيانتها، بالإضافة إلى القيود الخانقة على استيراد البضائع الضرورية مثل قطع الغيار والوقود في وضعٍ يعجز فيه الملايين عن الحصول على المياه النظيفة".

كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أبرز الهيئات الإنسانية التي سارعت لمواجهة وباء الكوليرا من خلال توفير السوائل الوريدية، وأملاح الإماهة الفموية، والمضادات الحيوية، وأقراص الكلورين لـ 12 مرفقًا صحيًا في المناطق الأكثر تضررًا. كما عملت على المساهمة في تحسين ظروف النظافة الصحية في عدد من مرافق الاحتجاز.

الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة

الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة الأشد ضرراً، ولذلك وفر لهم القانون الدولي حماية خاصة وجرَم استهدافهم أو إلحاق الضرر بهم بأي شكل من الأشكال، على الرغم من ذلك كان الأطفال في اليمن وما زالوا الفئة الأكثر تضررًا من ممارسات وأفعال التحالف بقيادة السعودية في اليمن. فالأطفال كانوا ضحايا مئات المجازر الوحشية التي ارتكبتها دول التحالف منذ أولى عملياتها العسكرية في آذار 2018. ومن جهة أخرى، وبحسب مؤشرات تقييم الوضع الإنساني فإن الأطفال أكثر فئات المجتمع تضرراً نتيجة تدهور الأوضاع العامة من مختلف الجوانب.

أضحى الوضع الراهن في اليمن مأساوياً من حيث تزايد أعداد الضحايا من الأطفال نتيجة تنامي أعمال العنف وتصاعد وتيرة الصراعات ،حيث تزايدت أعداد عمليات قتل الأطفال بشكل هائل خلال العامين الماضيين، الأمر الذي يشير إلى انتهاك دول التحالف الذي تقوده السعودية قواعد ومبادئ القانون الدولي. وبحسب إحصائيات الضحايا فان 91% من اجمالي إصابات الأطفال نتجت عن هجمات دول التحالف الجوية ،وتم تسجيل وفاة ما بين 5 إلى 6 أطفال يومياً، وأصبح أكثر من 5.4 مليون طفل معرضون لخطر أمراض الطفولة مع تدني تقديم خدمات الرعاية الصحية والتحصين والتغذية.

انعكست آثار النزاع المسلح في اليمن على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية للطفل بشكل خاص والأسرة بشكل عام. ويصنف الدليل التشخيصي الإحصائي للمتخصصين بالصحة النفسية آثار ذلك في نفسيات وسلوكيات الأطفال وانعكاسه على تصرفاتهم اليومية. وتظهر في عدة صور وأشكال من أهمها: الفزع الليلي، القلق، الشعور بعدم الراحة، إصابة الطفل بصدمة عصبية قد تؤثر في قدراته العقلية، الفوبيا أو الخوف المرضي من الأصوات والظلام، الانتكاسة في بعض المهارات التي تم اكتسابها، التبول اللاإرادي أو زيادة في التبول، ظهور بعض الاضطرابات السلوكية مثل قضم الأظافر والكذب، ظهور مشكلات في الكلام، كالتلعثم، الفقدان الوظيفي للكلام في بعض الأحيان، اضطرابات الأكل، الصراخ، البكاء، صعوبات في التنفس، سوء التغذية* ، المرض، التشرد، اليتم والفواجع ارتكاب أعمال عنف كنتاج المشاهد العنيفة للجرائم الناتجة عن العمليات العسكرية للتحالف الذي تقوده السعودية ضد المدنيين.

في حزيران 2018، أدرج الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش التحالف الذي تقوده السعودية والقوات الحكومية (المدعومة من الإمارات) واللجان الشعبية وتنظيم ما يسمى القاعدة باليمن على اللائحة السوداء للدول والجماعات التي تنتهك حقوق الأطفال في مناطق النزاعات وفقًا لتقرير أصدرته المنظمة الدولية بشأن انتهاك حقوق الأطفال في مناطق النزاعات ،وجاء في التقرير أن الأمم المتحدة تحققت من مقتل وتشويه أكثر من 1300 طفل، أكثر من نصفهم ضحايا للغارات الجوية التي قامت بها قوات التحالف.
وأشار التقرير إلى مسؤولية التحالف عن أكثر من 600 من الضحايا الأطفال، بينهم 370 قتيلًا.

وثقت الأمم المتحدة في التقرير أكثر من 800 حالة استغلال للأطفال الذين لا يتجاوزون سن الـ11 من قبل مختلف الأطراف بما في ذلك القوات الحكومية الموالية للتحالف وتنظيم القاعدة، إضافة إلى استغلال الأطفال لحراسة نقاط التفتيش والمباني الحكومية ومد النقاط العسكرية بالغذاء

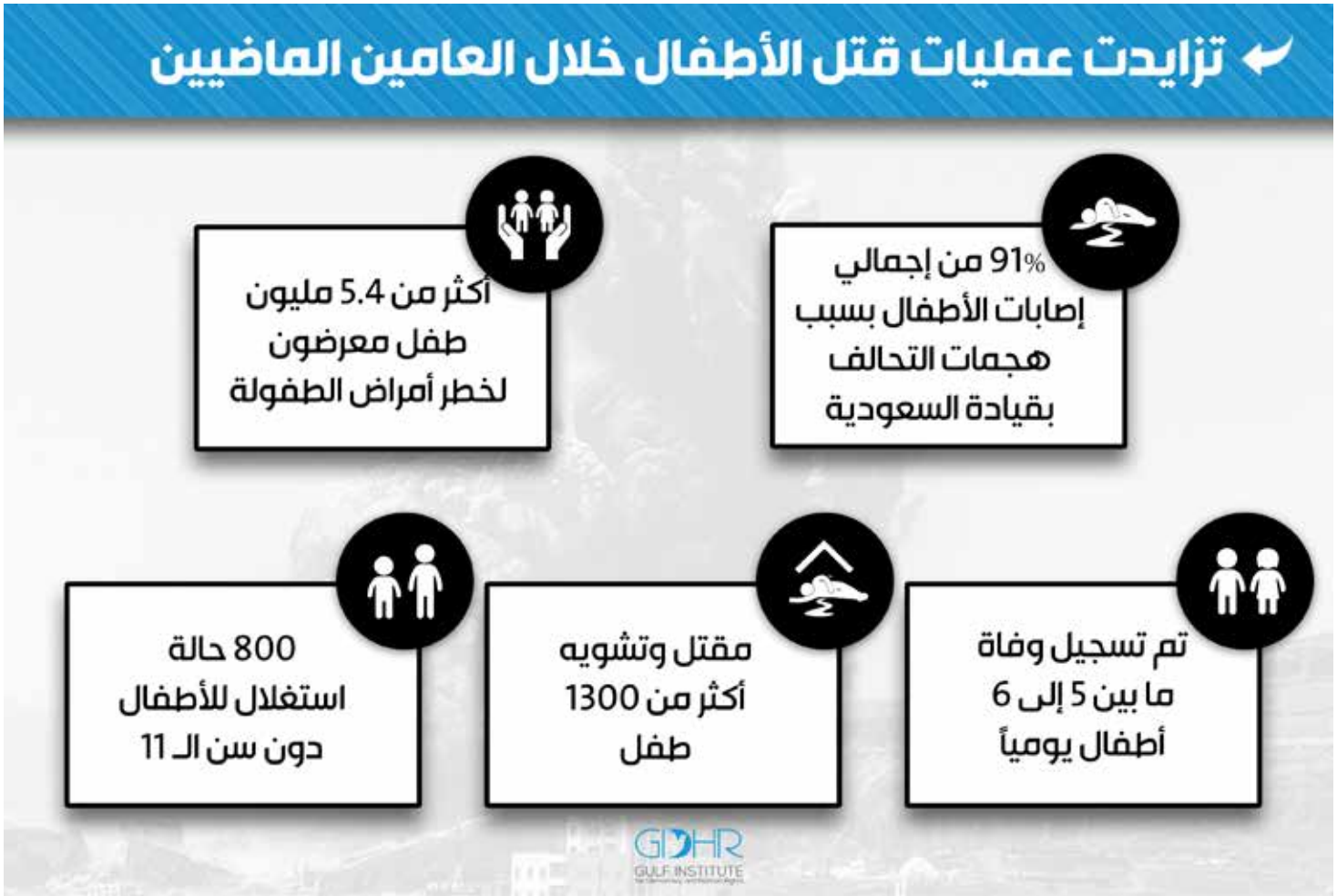

*أكثر من مليون وسبعمائة طفل يواجهون مخاطر سوء التغذية (منظمة العفو الدولية)

والمعدات.

وأبدت لجنة حقوق الطفل قلقها، في تقريرها الصادر بتاريخ 25 أكتوبر/تشرين الأول 2016، إزاء "المعلومات المتسقة والمدعومة" وذات المصداقية التي أكدت أن السعودية ترتكب، في إطار عمليتها العسكرية في اليمن، انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال، وحثت اللجنة السعودية على التقيد بالتزامها وفق اتفاقية حقوق الطفل وضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني المتصل بالأطفال في النزاعات المسلحة.

يعاني أكثر من 10 ملايين طفل آثارًا نفسية عميقة أثرت سلباً على نمط تفكيرهم ومشاعرهم وسلوكهم وعلاقتهم بمن حولهم، فقد وُجِدَ أن أكثر من 58.2% من الأطفال مصابون بالخوف الشديد، وأكثر من 37% مصابون بالقلق، و36.4% يعانون من عدم الشعور بالأمان و32.7% يعانون من مشاكل النوم بسبب الخوف من أصوات الانفجارات الناتجة عن الغارات الجوية وأصوات الطائرات ومضادات الطائرات، وكذلك خوفهم من الظلام نتيجة انقطاع الكهرباء بشكل مستمر. كما ظهر أن عددًا من الأطفال يعيشون في مستويات عالية من الانفعالات انعكست على سلامتهم البدنية حيث وجد أن 31% من الأطفال يعانون من أعراض جسدية متعلقة بالحالة النفسية مثل الصداع وألم في الصدر وألم في البطن والتعب كما وجد أن 21.9% من الأطفال يعانون من أكثر من عارض جسدي غير مفسر مرتبط بالحالة النفسية.

في 21 أيار 2018، قامت عناصر حكومية موالية للإمارات باغتصاب طفل عمره 12 عامًا من أبناء منطقة الحيمة الساحلية في محافظة الحديدة وتم نقله إلى أحد المستشفيات في المحافظة لمعالجته بعد أن تعرض لأضرار جسدية بالغة، وبحسب شهود فإن أهالي المنطقة كانوا قد اكتشفوا الجريمة أثناء وقوعها إلا أن العناصر قاموا بإطلاق النار في الهواء لمنعهم من إنقاذ الطفل الذي قام نفس العناصر بإعادته إلى المنزل وأخذ والد الطفل، إلى مبنى إدارة أمن الخوخة، وإجباره على التنازل عن القضية، بالقوة بعد أن عرضوا عليه مبالغ مالية كبيرة.

تجدر الإشارة إلى أن القوات الموالية للإمارات كانت قد ارتكبت جريمة اغتصاب مماثلة بحق طفل في حيس في أبريل/نيسان 2018. هذه الأفعال تهدد النساء والأطفال في كل المناطق التي تسيطر عليها قوات دول التحالف الذي تقوده السعودية.

سوء التغذية

في ظل انهيار نظام الرعاية الصحية أضحت حياة الملايين من الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات في خطر كبير. كما أن هناك ما يقارب من 1،800،000 طفل يعانون من التقزم و أصبح هؤلاء الأطفال عرضه لإعاقات دائمة مصاحبة لهم مدى الحياة تؤثر بشكل سلبى على قدراتهم الفكرية والإنتاجية مستقبلًا. كما يساهم نقص التغذية في ارتفاع معدل وفيات الأمهات والرضع والأطفال.

على الرغم عدم وجود بيانات محددة عن وفيات الأطفال بسبب نقص التغذية، فإن التقديرات على الصعيد العالمي تشير إلى أن أكثر من ثلث وفيات الأطفال هي نتيجة لنقص التغذية وفي معظم الحالات تكون ناتجة عن ارتفاع حدة الأمراض، ومن الممكن الاستنتاج أن النسبة ستكون أعلى في اليمن نظراً للمستويات المقلقة التي بلغتها حالة نقص التغذية.

خلال الاعوام 2011-2017 ظهرت في كثير من مناطق محافظات اليمن مؤشرات خطيرة لسوء التغذية التي تنذر بحلول كارثة إنسانية كبيرة في أوساط العديد من الأسر، وخاصة مؤشر الهزال الذي وصل إلى مستويات الأزمة بوجود أكثر من 15% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء تغذية بشكل عام وحاد. كما بينت المعدلات أن سوء التغذية الحاد (الهزال) يصل في بعض مناطق محافظات الجمهورية إلى 21.7% وهو ما يتجاوز بشكل كبير مرحلة معدلات الطوارئ لمنظمة الصحة العالمية.

سبب سوء التغذية الحاد ارتفاع معدل وفيات الأطفال والنساء وخاصة في المناطق الساحلية، وتؤكد تلك المؤشرات أن تنامي معدلات سوء التغذية في اليمن تزامن مع استمرار العمليات العسكرية التي تقوم بها دول التحالف وفرض الحصار الشامل الذي أثر سلباً على تأمين الغذاء والدواء والمياه الصالحة للشرب وتوفير الخدمات الصحية المختلفة إلى جانب الحماية اللازمة لمختلف الفئات من الأطفال والنساء والرجال.

أعلنت وزارة الصحة اليمنية، من العاصمة صنعاء، في نهاية العام 2017 أن 125,520 من الأطفال اليمنيين يموتون سنوياً كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لنقص التغذية وفقاً للتقديرات العالمية (أي حوالى 35٪ من وفيات الأطفال)، أي أن 14 طفلًا يموت كل ساعة تقريبًا.

يولد 32% من الأطفال في اليمن وهم يعانون من نقص الوزن أثناء الولادة، ومن المحتمل أن يكون معظم هؤلاء الأطفال عرضة للوفاة خلال الشهر الأول من الحياة أربع مرات أكثر من أولئك الأطفال ذوي الوزن الطبيعي. إن الطفل الذي يعاني من سوء التغذية الحاد الشديد يكون تسع مرات أكثر عرضة للوفاة من الأطفال الذين يتم تغذيتهم بشكل جيد. ويؤثر نقص التغذية أيضاً على وفيات الأمهات؛ إذ أن النساء قصيرات القامة والنساء المصابات بفقر الدم هم أكثر عرضة للوفاة نتيجة للولادة.

بشكل عام، يرجع ارتفاع معدلات سوء التغذية بهذه الصورة إلى عدد من العوامل منها:

- انعدام الأمن الغذائي
- ارتفاع اسعار المشتقات النفطية وانقطاع صرف رواتب الموظفين أدتا إلى تردي أوضاع العديد من الأسر مما أثر وبشكل كبير على قدرتها على الحصول وسهولة الوصول إلى المرافق الصحية والاستفادة من خدماتها.
- ارتفاع اسعار السلع الضرورية وخاصة الدواء والغذاء بسبب عدم توفر السيولة النقدية لكثير من الأسر، حيث أصبحت تلك السلع ذات كلفة عالية أظهرت عجز كبير لدى معظم الأسر في توفير التكاليف الصحية وبدأت تلك الأسر في التخلي عن علاج أطفالها، كما تضطر عدد من الأسر إلى بيع ما تملكه أو أن تسعى في البحث عن استدانة المال لتمكينها من أداء تكاليف الرعاية الصحية وهذا كله يدفع بالأسر نحو الفقر.
- انهيار نظام الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى المعاناة الشديدة التي تعاني منها كثير من الأسر التي لاقت صعوبة في تأمين احتياجاتها من الغذاء والدواء.

توقف 225 مركزاً عن تقديم خدمات المعالجة لحالات سوء التغذية الأمر الذي ساهم بشكل كبير في حرمان كثير من الأسر من قدرتها على الحصول على الخدمة الصحية وواجهت صعوبات كبيرة في الانتقال إلى مواقع أخرى بسبب ارتفاع أجور التنقل.

عرقلة وصول إمدادات التغذية العلاجية والأدوية المصاحبة زاد من معاناة الاطفال وحرمانهم من احتياجات التغذية وبالتالي الحصار الذي فرضته دول التحالف أثر وبشكل كبير على تحسين الغذاء للأطفال وبالتالي تدهور حالتهم الصحية وأصبحوا عرضة لكثير من الأمراض الفتاكة كالتهابات الجهاز التنفسي والإسهال، وهنالك عوامل أخرى ساهمت بشكل غير مباشر في تفاقم الوضع الصحي وسوء التغذية وتفشي الأوبئة ومنها العوامل المتعلقة بالوصول إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة، والتي تعرض ملايين اليمنيين لخطر الإصابة بالأمراض المعدية مثل حمى الضنك والملاريا والكوليرا والتهاب السحايا.

في يونيو/حزيران 2018 حذرت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن ليز غراندي، من تداعيات العملية العسكرية التي يباشرها التحالف للسيطرة على الحديدة، وأثرها على حياة مئات الآلاف من المدنيين. وأشارت إلى أنه

المؤشرات التغذوية حتى نهاية 2015	المؤشرات التغذوية حتى نهاية2016	المؤشرات التغذوية المتوقعة كإسقاطات للعام 2017 على أساس ارتفاع معدل الخطر
1,5 مليون شخص بحاجة الى مساعدات غذائية	3.2 مليون شخص بحاجة الى مساعدات غذائية	3,350,113 شخص بحاجة الى مساعدات غذائية
160,000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم	320,000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم	503,353 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم
690,000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد المتوسط	1.3مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد المتوسط	1,741,792 مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد المتوسط
780,000 حالة سوء تغذية بين النساء الحوامل والمرضعات	778,475 حالة سوء تغذية بين النساء الحوامل والمرضعات	1,104,967حالة سوء تغذية بين النساء الحوامل والمرضعات
13,4 مليون نسمة لا يستطيعون الحصول على مياه شرب امنة	19,3 مليون نسمة لا يستطيعون الحصول على مياه شرب امنة	22,5 مليون نسمة لا يستطيعون الحصول على مياه شرب امنة

Source: Yemen Nutrition Cluster Bulletin- November 2017-2015

في حال تم تعطيل إيصال الدعم الغذائي هناك، فإن ذلك سيعرض حياة نحو مئة ألف طفل للخطر.

وفي 30 يونيو/حزيران 2018 حذّر المجلس النرويجي للاجئين في اليمن من استمرار الحرب في محافظة الحديدة غرب البلاد. ودعا المجلس إلى وقف الحرب وتحقيق السلام كحل للوضع الإنساني المتردي في المحافظة الساحلية التي تمثل شريان الحياة الوحيد لدخول الغذاء والمساعدات الإنسانية لنحو ثمانين في المئة من اليمنيين.

تشوهات الأجنة والمواليد

أكدت المنظمات الدولية منها هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية والاتحاد الأوروبي في تقاريرها أن التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن يستخدم في قصفه المناطق اليمنية، أسلحة وذخائر شديدة الخطورة، وتشير التقارير الطبية إلى أن الكثير من المناطق اليمنية التي تعرضت للقصف بالقنابل العنقودية والفسفورية والفراغية ستشهد حالات من التشوهات الخلقية وبشكل كبير في الأجنة والمواليد وخاصة في العاصمة صنعاء ومحافظة صعدة والحديدة وأجزاء من محافظة تعز.

في فبراير/شباط 2016 حذر أطباء يمنيون من تزايد التشوهات الخلقية في المواليد نتيجة استخدام التحالف بقيادة السعودية لأسلحة محرمة تؤثر بشكل مباشر على الأجنة في بطون الأمهات وتلحق التشوهات الخلقية بالمواليد.

ويبدو أن الأسلحة والذخائر التي تستخدمها دول التحالف في اليمن كانت سببًا مباشرًا لتشوهات الأجنة والمواليد خصوصًا تلك الذخائر والأسلحة التي تم استخدامها في محافظات صعدة والحديدة وصنعاء وتعز وهي ذات الأسلحة التي استخدمتها القوات الأمريكية في العراق في العام 2004، والتي حذرت المنظمات الإنسانية من استخدامها في اليمن وهي ذات الأسلحة التي استخدمتها إسرائيل في قصف قطاع غزة عام 2009 ونتج عنها تشوه العشرات من المواليد والأجنة.

أكدت تقارير حكومية يمنية أن هناك تزايد كبير في معدلات تشوهات الأجنة ووفيات الأجنة المولودة حديثاً و أن السبب

في ذلك يعود إلى استخدام دول التحالف الذي تقوده السعودية لمختلف أنواع الأسلحة سواء كانت مباشرة كتأثير مخلفات الأسلحة وخصوصًا تلك المحرمة دوليًا على صحة الإنسان والبيئة المحيطة به والتي تتسبب في تزايد انتشار الأمراض السرطانية والفيروسية وتأثير ذلك على الأجنة بشكل عام كما أن هناك تأثيرات غير مباشرة تسببت في تشوهات الأجنة والمواليد بما في ذلك انهيار الخدمات الصحية وعجز الحكومة اليمنية عن مكافحة الأمراض الفيروسية والأمراض المزمنة بالإضافة إلى النقص الحاد في الأدوية والضغوطات النفسية وحالات القلق والخوف التي يتعرض لها اليمنيين وخاصة الاطفال والنساء.

وقد زار مسؤول ملف اليمن بمعهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان مع مجموعة من النشطاء مستشفى السبعين المتخصص في أمراض الأطفال والنساء، وهو أكبر المستشفيات في العاصمة اليمنية صنعاء والذي يستقبل مئات الحالات المرضية يومياً من مختلف المحافظات اليمنية. وأشار إلى أن المختصين بالمستشفى أفادوا أن:

- حالات الولادات المبكرة والتشوهات الجنينية ووفيات الأجنة تزايدت في الأشهر الأخيرة بمعدلات كبيرة، حيث تصل بحدود حالة إلى حالتين في اليوم الواحد، في الوقت الذي كان من النادر حدوث مثل هذه الحالات سابقًا.
- تحمل كثير من الأجنة المولودة حديثاً صفات تشوه نادرة كعدم وجود رأس للجنين أو التصاق الرجلين أو الأذرع
- "إن حالات تشوهات الأجنة والولادات المبكرة تزايدت بشكل غير معقول".
- تم إجراء عشرات العمليات الجراحية شهرياً لنساء يحملن أجنة ميتة أو مشوهة ويتم اخضاعهن لعمليات قيصرية لإنقاذ الجنين، ولكن العديد من الأجنة تتوفى فور ولادتها لأسباب من المرجح كثيرًا ارتباطها بالحرب ومخلفات الأسلحة المستخدمة خصوصاً وأن العديد من النساء اللائي يحملن أجنة مشوهة يقطنن في مناطق القصف مثل صعدة وصنعاء وتعز والحديدة.

يشير معهد الخليج من خلال هذا التقرير الى أن الجزم بأن هذه الحالات ناتجة عن أسلحة استخدمت في الحرب، ولإثبات أسباب هذه الظواهر يوجب إخضاع الأجنة لتحاليل طبية عالية الدقة من خلال أجهزة باهظة التكاليف لا تتوفر للمؤسسات الصحية اليمنية.

التعليم

يواجه أكثر من 4.5 مليون طفل يمني خطر الحرمان من حقهم في التعليم فخلال السنوات التي شهدت العمليات العسكرية، المستمرة حتى وقت كتابة هذا التقرير، دمرت مئات المدارس والمنشآت التعليمية وتم استخدام عشرات المدارس لإيواء النازحين الذين تم تهجيرهم وترحيلهم قسرياً من منازلهم في أكثر من منطقة يمنية مما أدى إلى تدهور قطاع التعليم بشكل كبير.

أكثر من مليوني طفل حرمتهم حالة الصراع المستمر في اليمن من حقهم في الالتحاق بالمدرسة أو تسببت في انقطاعهم عنها*.

تؤكد المؤشرات الرئيسية على تأثر العملية التعليمية للأطفال في اليمن خلال العام 2017-2018 بعدة عوامل منها:

- تدمير وهدم ما يزيد على 2500 منشأة تعليمية في مختلف محافظات الجمهورية
- نشر الرعب والخوف لدى عدد كبير من الأسر في الحاق اطفالهم في التعليم
- إعاقة طباعة الكتب المدرسية منذ 2015 وحتى إصدار هذا التقرير الذي سبب نقص كبير في الكتب المدرسية والمواد المدرسية الأخرى إلى جانب انعدام الموارد المالية الخاصة بعملية طباعة الكتاب المدرسي وإيقاف الدعم من الدول المانحة
- إضرابات المدرسين بسبب انقطاع صرف مرتباتهم أدى إلى توقف عملية التعليم
- الحالة النفسية لكثير من الطلاب بسبب سوء التغذية. ونزوح أسرهم واستمرار العمليات العسكرية التي تديرها دول تحالف بقيادة السعودية في مختلف محافظات الجمهورية.
- عجز الأسر عن توفير أبسط احتياجاتها المتمثلة في وجبة إفطار وكذلك المستلزمات الدراسية مما حرم عشرات آلاف الأطفال من حقهم في التعليم. وارتفعت نسبة تسرب التلاميذ من المدرسة إلى 47% أي 9.2 مليون طفل مقارنة بـ 5.27% خلال فترة ما قبل الحرب.
- توقف الآلاف من الطلاب الملتحقين بالمعاهد والجامعات عن الاستمرار في الدراسة بسبب قلة الإمكانيات المالية
- حرمان مئات الطلاب المبتعثين للدراسة خارج اليمن من مواصلة تعليمهم نتيجة استمرار اغلاق مطار صنعاء الدولي.

يعتبر المعلمون من الفئات الأكثر تضرراً من استمرار انقطاع الرواتب في اليمن، كونهم لا يمتلكون مصادر رزق أخرى، لإعالة أسرهم، وتأمين سبل عيشهم، فقد بلغ بهم البؤس مبلغاً عظيماً، بعد انقطاع رواتبهم. فبعضهم ترك مهنة التدريس، وتوجه للعمل في المطاعم بالأجر اليومي، وبعضهم

---

*العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة (31) (1. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم.2. وتقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب:(أ) جعل التعليم الابتدائي إلزاميا وإتاحته مجانا للجميع،(ب) تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما الأخذ تدريجيا بمجانية التعليم،(ج) جعل التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة، تبعا للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما الأخذ تدريجيا بمجانية التعليم،(د) تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية،(هـ) العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات، وإنشاء نظام منح واف بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس.3. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الأباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي قد تفرضها أو تقرها الدولة، وبتامين تربية أولئك الأولاد دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة.4. ليس في أي من أحكام هذه المادة ما يجوز تأويله على نحو يفيد مساسه بحرية الأفراد والهيئات في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية، شريطة التقيد دائما بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة 1 من هذه المادة ورهنا بخضوع التعليم الذي توفره هذه المؤسسات لما قد تفرضه الدولة من معايير دنيا.

عاد للقرية لاستصلاح أرضه، وفلاحتها، والبعض الآخر ذهب لمزاولة أعمال بدائية، ليقوا أسرهم شبح الجوع، بعد أن يأسوا من الحصول على رواتبهم.

سُجلت خلال العام الدراسي 2016 – 2017 اضرابات للمعلمين وأساتذة الجامعات نتيجة استمرار انقطاع رواتبهم، الأمر الذي أثر سلبًا على العملية التعليمية، حيث تدنى أداء وجودة العملية التعليمية في اليمن. كما أن الطلاب لم يحصلوا على التعليم الكامل خلال العام وتنامت معدلات التسرب من المدارس، والالتحاق بالتنظيمات المتطرفة، أو الانضمام للعصابات المسلحة.

ومع استمرار الصراع تتنامى مؤشرات التسرب من المدارس وانخفاض جودة التعليم بشكل كبير إضافة إلى المخاوف المستقبلية المتمثلة في حرمان الأطفال من حقهم في التعليم خصوصاً أولئك الذين يعانون من نقص الوزن أثناء الولادة حيث تفيد المؤشرات بأنهم إن بقوا على قيد الحياة حتى سن التحاقهم بالمدرسة فإنهم أكثر احتمالاً لتركها، وأقل قدرة على التعلم.

مؤخراً، حرم آلاف الطلاب من أبناء محافظة الحديدة من حقهم في استكمال عامهم الدراسي والخضوع لامتحانات الشهادتين الأساسية والثانوية ويواجه النازحون من هذه الشريحة مشكلة حقيقية في الخضوع للامتحانات التي أجريت خلال يوليو/تموز 2018.

1

أكثر من مليوني طفل في اليمن محرومين من الالتحاق بالمدرسة بسبب حالة الصراع المسلح

2

إرتفاع نسبة تسرب التلاميذ من المدرسة إلى 47% مقارنة بـ 5.27%

3

توقف الآلاف من طلاب المعاهد والجامعات عن الدراسة بسبب قلة الإمكانيات المادية

4

حرمان مئات الطلاب المبتعثين للدراسة خارج اليمن من مواصلة تعليمهم نتيجة استمرار اغلاق مطار صنعاء الدولي

5

تدمير وهدم أكثر من 2500 منشأة تعليمية

6

خوف عدد كبير من الأسر من التحاق أطفالهم بالمؤسسات التعليمية

7

إعاقة طباعة الكتب المدرسية منذ عام 2015

8

إضرابات المدرسين بسبب انقطاع رواتبهم

9

تردي الحالة النفسية للطلاب بسبب آثار واستمرار العمليات العسكرية

10

عجز الأسر عن توفير أبسط احتياجاتها بما فيها المستلزمات الدراسية

GDHR
GULF INSTITUTE
for Democracy and Human Rights

الرعاية الإجتماعية للأطفال

- دور رعايـة الأحداث: توقفـت خدمات الرعاية التي تقدمهـا دور الرعايـة والتوجيه الاجتماعـي للأحداث التابعة لوزارة الشـؤون الاجتماعية وعددها 10 دور موزعة بأمانة العاصمـة وعـدد مـن المحافظـات (عدن، تعـز، حضرموت). فتسببت سيطرة الجماعات الإرهابية في عدد من المحافظات اليمنية على هذه الدور بإغلاق 5 من مراكز رعاية الأطفال، وتأثرت خدمات عدد آخر بسبب شح الموارد المالية.

- مراكـز الطفولـة الآمنـة لحمايـة وتأهيـل أطفـال الشـوارع: تأثـرت خدمـات مراكـز الطفولـة المعنيـة بحماية أطفـال الشـوارع والتـي يبلـغ عددهـا 3 مراكـز في(أمانـة العاصمة،عـدن، تعز) ، حيث أغلقت بعضها وتوقف نشـاط الأخرى.

- دور رعايــة الأيتــام: تأثــرت دور رعايــة الأيتــام الحكوميـة والأهلية والبالغ عددها 10 دور حكومية و15 أهليـة و3 مشـتركة، سـواء بسـبب القصـف المبـاشر أو غـير المبـاشر. فتـم اغـلاق 3 دور نهائيـاً ودار واحـد تـم تدميره تدميرًا كاملاً و تم اغلاق 2 من الدور أهلية وتدنت خدمات الدور الأخرى.

النزوح الداخلي

يعاني النازحون وبالأخص الأطفال وَالنساء نتيجة تنامي الصراع في اليمن وتتزايد معاناتهم نتيجة شحّ وضعف الدعم المقدم من الجهات الرسمية والخاصة العاملة في مجال الإغاثة والتي تقدم الخدمات والاحتياجات الأساسية من الغذاء والأدوات والمستلزمات الصحية والعلاجية. بالإضافة إلى حرمان آلاف الأطفال من التعليم وزيادة نسبة البطالة التي انتشرت بين النازحين مما ترتب عليها زيادة معاناتهم.

استمرت مشكلة النزوح في اليمن وتزايدت أعداد النازحين بشكل ملحوظ مع الهجمات الأخيرة التي يقوم بها التحالف الذي تقوده السعودية على محافظة الحديدة غرب اليمن حيث شهدت محافظة الحديدة خلال يونيو/حزيران 2018 موجة نزوح كبيرة نتيجة للعمليات العسكرية الواسعة التي تقوم بها دول التحالف في المناطق الساحلية الغربية.

أُجبر أهالي المناطق القريبة من الشريط الساحلي كالمخا والخوخة والتحيتا والفازة وغيرها، على النزوح من منازلهم والبحث عن مساكن أخرى خارج المنطقة التي تحولت فيما بعد إلى منطقة عسكرية كما هو حال مديرية الوازعية التي شيدت فيها قوات الإمارات بنايات ومساكن للقوات التي تقاتل في صفها.

أشار مسؤول ملف اليمن بمعهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان بعد زيارته عدد من مخيمات نازحي محافظة الحديدة إلى الوضع المأساوي الذي تعيشه مئات الأسر نتيجة شح الإمكانيات اللازمة لإيوائهم وتأمين الغذاء المناسب لهم في ظل غياب شبه تام للمنظمات الدولية المعنية بإغاثة وإيواء النازحين.

خلال شهر يونيو/حزيران الماضي تم تسجيل عدد من حالات القصف العشوائي لطيران التحالف على منازل المواطنين في المحافظة، حيث استهدفت غارات الطيران منازل المواطنين في قريتي الدريهمي والمنظر بالإضافة إلى استهداف وسائل نقل النازحين وبعض المنازل في المدينة. أجبرت الضربات التي قتلت وجرحت العشرات من أهالي الحديدة عشرات الآلاف من الساكنين فيها إلى النزوح بحثا عن موطئ قدم آمن بعيدًا عن الأفعال والممارسات التي تحولهم إلى أهداف عسكرية للتحالف.

في 26 يونيو/حزيران 2018 استهدفت قوات التحالف بقيادة السعودية حافلة لنقل ركاب نازحين من مدينة الحديدة في الطريق العام الواصل بين مديرية زبيد ومديرية الجراحي في محافظة الحديدة وكان على متنها قرابة 22 نازحاً معظمهم من النساء والأطفال، وخلفت تسعة قتلى بينهم طفلان، ثلاثة منهم لم يتم التعرف عليهم حتى الآن بسبب تفحم جثثهم، و12 جريحًا بينهم 4 أطفال وإمرأة واحدة إصابات معظمهم خطيرة.

عرقلة وصول الإمدادات والمساعدات الإنسانية

أدت القيود التي فرضتها قوات التحالف بقيادة السعودية على الواردات إلى تفاقم الحالة الإنسانية بشكل حاد حيث قام التحالف وبصورة متكررة في منع دخول عدد من السفن التجارية والإغاثية وتعمد تأخير وتحويل ناقلات الوقود وإغلاق الموانئ الهامة ومنع البضائع من الدخول إلى الموانئ البحرية تحديدًا إلى ميناء الحديدة. كما أدى عدم توفر الوقود اللازم لتشغيل مولدات الكهرباء في المستشفيات، وتشغيل مولدات المياه وغيرها إلى انقطاع الخدمات الأساسية التي يعتمد تقديمها للسكان على توفر الوقود.

شكلت حالات التأخير الناجمة عن نظام التفتيش الحالي لموانئ البحر الأحمر حواجز إضافية ومخاطر تجارية للشاحنين والمستوردين الذين يزودون اليمن بالإمدادات الغذائية. يجب تحسين ثقة التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية تجاه عمليات التفتيش التي تتولاها الأمم المتحدة لكفالة زيادة تدفق الإمدادات الأساسية والمساعدات الإنسانية عبر موانئ البحر الأحمر*.

بحسب مراقبون فإن التحالف الذي تقوده السعودية يستخدم كما يبدو فرض حظر دخول الأسلحة الذي أقرته الأمم المتحدة على اليمن كغطاء من أجل إبطاء وعرقلة وصول السفن التجارية وسفن المساعدات الإنسانية إلى اليمن من خلال القيام بعمليات تفتيش متكررة تؤدي إلى تأخير السفن بمعدل 120 ساعة في مارس/آذار و 74 ساعة في أبريل/نيسان من العام الجاري.

استمر التحالف الذي تقوده السعودية بتفتيش السفن حتى بعد أن يتم تفتيشها من قبل لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة، مستغلًا في ذلك الاتفاق الذي منحته الأمم المتحدة بموجبه حق إجراء عمليات تفتيش إضافية على تلك التي تقوم بها الأمم المتحدة، وإذا لزم الأمر يمكن تحويل السفن إلى ميناء آخر للتفتيش الكامل.

وفق تقرير منظمة العفو الدولية فإن التحالف الذي تقوده السعودية يمارس "عمليات تفتيش مفرطة" على المساعدات التي تصل ميناء الحديدة، وأن تلك العمليات تضعف الملايين من اليمنيين الذين يعانون من أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وبذلك فإن ملايين الأرواح معرضة للخطر في اليمن بسبب تأخر المواد الغذائية والوقود والإمدادات الطبية عن عمد من قبل التحالف**.

وفيما يتعلق بالعوائق الناتجة من سلطات صنعاء، "سلطة الأمر الواقع" حسب وصف منظمة العفو الدولية إن هذه العوائق تتمثل في التأخير الذي يفرض على عمال الإغاثة قبل عمليات التوزيع والنقل من المستودعات، بالإضافة إلى رصد بعض حالات الفساد المتمثلة بمحاولة الحصول على رشوات مقابل صرف الكميات***.

---

*تقرير فريق الخبراء المكلف والمعني باليمن بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2342 (2017) – يناير/كانون الثاني 2018

**منظمة العفو الدولية تعقبت شحنة واحدة تأخرت لدى التحالف لمدة 50 يوماً بعد أن تم تفتيشها من قبل الأمم المتحدة، وأكدت أن شحنة أخرى تم تأجيلها لمدة 46 يوماً فيما الثالثة ظلت لمدة 24 يوماً وإن التحالف أبلغ مجلس الأمن الدولي بتأجيل السماح بمرور شحنة واحدة فقط من الشحنات الثلاث التي تم تأجيلها حسب ما هو مطلوب بموجب الاتفاق مع الأمم المتحدة، فيما لم يبلغ التحالف عن تأخيره للشحنتين الأخريين.

***لين معلوف – مديرة منظمة العفو الدولية في الشرق الأوسط :" إن الوقت الذي تستغرقه عمليات التفتيش هذه يعرقل بشكل فعال تدفق المساعدات الإنسانية والسلع الأساسية، وهذا هو السبب الذي دفعنا إلى اعتبار ذلك بأنه يرقى إلى عقاب جماعي يتسبب بقدر كبير وغير متناسب من الضرر ضد المدنيين وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي".

عرقلة وصول المساعدات الإنسانية:

الأمنستي: التحالف بقيادة السعودية يمارس عمليات تفتيش مفرطة تعرض ملايين الأرواح للخطر بسبب تأخير المواد الغذائية عن عمد

- منع دخول السفن التجارية والإغاثية
- تعمد تأخير وتحويل ناقلات الوقود
- إغلاق الموانئ الهامة
- منع البضائع من الدخول إلى الموانئ البحرية، ميناء الحديدة تحديداً
- نظام التفتيش الحالي لموانئ البحر الأحمر شكل حاجز ومخاطر إضافية
- استغلال فرض دخول الأسلحة إلى اليمن كغطاء لإبطاء وعرقلة وصول السفن التجارية والمساعدات الإنسانية

GDHR
GULF INSTITUTE
For Democracy and Human Rights

التوصيات

- الإيقاف الفوري لكافة عمليات دول التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن ورفع الحصار بشكل كامل وفتح المطارات والموانئ البحرية.
- حث جميع الأطراف اليمنية على وقف كافة أشكال الصراع والدخول في مفاوضات جادة بما يضمن تجنيب اليمنيين ويلات الحرب
- تشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في كافة الجرائم والانتهاكات التي ترتكب في اليمن بما فيها الجرائم التي ترتكبها قوات دول التحالف بحق الأطفال والنساء والمعتقلين في السجون السرية من عمليات اغتصاب وتعذيب ممنهج
- ضمان إحالة من قاموا بارتكاب الجرائم الأشد خطورة في اليمن إلى المحاكم الدولية، باعتبارهم مجرمي حرب وضمان محاسبتهم وفق القواعد والإجراءات الدولية ذات الصلة.
- وقف العمليات العسكرية الواسعة التي تقودها دول التحالف برًا وبحرًا وجوًا للسيطرة على محافظة الحديدة باعتبارها آخر منافذ اليمن البحرية والتي يترتب على إغلاقه تجويع ملايين البشر الذين يعتمدون على هذا المنفذ للحصول على المساعدات الإنسانية وأبسط مقومات العيش.
- تفعيل أجهزة ومكاتب الأمم المتحدة في اليمن وبما من شأنه القيام بدورها الإنساني وتحمل مسؤوليتها تجاه الكارثة الإنسانية التي يعاني منها اليمنيين منذ أكثر من ثلاث سنوات وما تزال متزايدة حتى وقت كتابة هذا التقرير.

GIDHR

GULF INSTITUTE
for Democracy and Human Rights

Gulf Institute for Democracy and Human Rights (GIDHR), is a civil non-governmental and non-profit organization aiming to promote the respect for democratic principles, as well as establishing the human rights and social justice principles, and stopping the human rights violations in the Gulf Region in general and in Bahrain in particular. Headquartered in Sydney, Australia GIDHR has the right to open branches in other regions, has legal character and independent financial disclosure. GIDHR is seeking to be in the ranks of the major organizations defending democratic and human rights principles and values through contributing to achieve peace and justice for all in the Gulf States.

معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان منظمة غير ربحية وغير حكومية، تم تأسيسه في أستراليا ويهدف إلى تعزيز ونشر ثقافة الدّيمقراطية، كما يسعى لتحقيق مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وإيقاف الانتهاكات في دول الخليج. وله الحق في فتح فروع أخرى في مناطق أخرى، ويكون له شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة ولا يستهدف من نشاطه جني الربح التجاري. يسعى معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان لأن يكون في مصاف كبرى المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان عبر المساهمة في تحقيق السلام والعدالة في دول الخليج.

+61413984959 | +61424610661 | +61421237922
email: info@gidhr.org